

اين حيثيات الاعدام؟ بقلم : مكرم محمد أحمد



لماذا اختار مجلس الشعب المصري،
حلا عاجلا، التخلص بالجملة من
٣٠٠ ألف خنزير لم تظهر بينها
حالة إصابة واحدة بفيروس

الانفلونزا، بدلا من نقل الخنازير إلى مكان بعيد
عن العمران، وإلزام القائمين علي تربيتها
الاعتماد علي الأعلاف بدلا من تربيتها وسط
العمران اعتمادا علي القمامة في أحواش قذرة
يطلقون عليها اسم المزارع، كان ينبغي أن
تزال من أماكنها قبل عدة أعوام.

لقد كنت أرجو لو أن القرار استند إلي حيثيات
وأسباب واضحة تؤكد لنا أنه ما من حل آخر
لهذه المشكلة التي تحار حكومة د. نظيف في
تنفيذه بأساليب أكثر تحضرا من الحرق وإطلاق
الرصاص، فتجد نفسها أمام طريق مسدود، لأن
ذبح ٣٠٠ ألف خنزير مرة واحدة وتخزين
لحومها في الثلاجات أمر يتعذر تنفيذه لأن عدد
المجازر وحجم الثلاجات المتاحة لا يساعد علي
تنفيذ هذا القرار، ولأن القدرة المحلية علي
تصنيع وتخزين هذا القدر الضخم من اللحوم
محدودة بأربعة مصانع صغيرة لا تحتل
طاقاتها تنفيذ القرار!

وما يدعو إلي الدهشة أننا لا نعرف علي وجه
التحديد حدود الكلفة الاقتصادية لعملية التخلص
بالجملة من هذه الخنازير، قياسا علي تكلفة
نقلها إلي مزارع نائية تتوافر فيها كل الشروط
الصحية الواجبة، وأيهما يمكن اعتباره الحل
الاقتصادي الصحيح، خصوصا أن هناك نسبة

من الشعب المصري من أقباط مصر الفقراء لا يحرم دينها أكل الخنزير تجد في هذه اللحوم مصدرا معقول الثمن للحصول علي البروتين الحيواني اللازم لتغذية الإنسان، وربما يكون من المشكوك فيه أيضا، أن يكون أحد قد اهتم بمصير القمامة في الأحياء الشعبية إذا ما تم فض الاشتباك بين عملية جمع القمامة وحظائر تربية الخنازير، وفقد القائمون علي جمع القمامة حافزا مهما للاستمرار في هذه المهنة الصعبة.

صحيح أن الظروف التي طرأت بعد ظهور بعض حالات الإصابة في إسرائيل، وبعد أن رفعت منظمة الصحة العالمية درجة الاستعداد لمواجهة خطر الوباء إلي المرحلة الخامسة قبل الأخيرة التي تلزم الدول وقف حركة الطيران والملاحة والمرور البري، شكلت عنصرا ضاغطا أملت علي مجلس الشعب المصري قراره، لكن تنفيذ القرار علي نحو صحيح وتحمل تبعاته يظل مسئولية الحكومة، وأكثر ما يخشاه الإنسان أن يجد القائمون علي التنفيذ أنفسهم تحت ظروف ضاغطة، تلزمهم تجميد تنفيذ قرار يصعب تنفيذه علي وجه صحيح وإبقاء الوضع علي ما هو عليه بكل ما يحمله من أخطار صعبة، أو اللجوء إلي إعدام هذه الحيوانات بالجملة، الذي يمكن أن يثير ردود أفعال غاضبة في دوائر محلية وعالمية، تري في هذا الحل المتسرع إهدارا لا مبرر له، لثروة حيوانية ضخمة كان يمكن الحفاظ عليها، وقسوة بالغة علي الحيوانات يصعب تبريرها، الأمر الذي يلزم الحكومة إعادة دراسة الموضوع بأكمله في ضوء اعتبارات اجتماعية واقتصادية عديدة يصعب تجاهلها.